الاحتلال الايطالي لطرابلس الغرب (ليبيا) وانعكاساته على الجنوب الشرقي الجزائري الصحراوي(1913-1915م)
حسنة كمال، المجلد3، العدد1، يناير 2020، ص ص: 308-329
ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الاحتلال الايطالي لطرابلس الغرب (ليبيا) وانعكاساته على الجنوب الشرقي الجزائري الصحراوي(1913-1915م)

Italian occupation of Libya and its repercussions on the southeastern Algerian desert

الدكتور حسنة كمال، جامعة تيارت
kamel.hasna@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/10 تاريخ القبول: 2019/12/21 تاريخ النشر: 2020/01/31

الملخص:

يتناول هذا المقال التحولات التي عرفها الجنوب الشرقي الجزائري بعد الاحتلال الايطالي لليبيا، وهذا من خلال تحليل محتوى مجموعة من الوثائق الأرشيفية، حيث ظهر أن وصول القوات الايطالية إلى المناطق الحدودية مع الجزائر بعد احتلال مدينة غدامس، قد أدى إلى ظهور تواصل مع سكان تلك المناطق خاصة في منطقتي الوادي وورقلة، مما سمح للإيطاليين بتجنيد عدد كبير من السكان في قوات حفظ النظام بليبيا، مما انعكس على الوضع العام بالمنطقة، من خلال التحاق عدد كبير من الجزائريين بمدينة غدامس، هذا رغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لمنعهم من ذلك.

الكلمات المفتاحية: التجنيد؛ الجزائريين؛ غـدامس؛ الايطاليين؛ ليبيا؛ الصحراء؛ فرنسا.

Abstract:

This article discusses the transformations that accured in the south east of Algeria after the Italian colonisation of Libya. And this is throught the study of the content of archived documents, that show the arrival of the Italian forces at the frontiers of Algeria after the occupation of Ghdames city, as a consequence the Italians succeed to contact the population of this region specially Eloued and Ouargla, and enrolled them in the Special troups to maintain order in Lybia, as a side effect this region became unstable and a lot of Algerians moved to Ghdames in spite of the French restrictions to avoid that.

ISSN : **2602-618X**
EISSN: **2710-8031**

Key words :
Enrolled ; Algerians; Ghdames ; Italians; Libya, Sahara ; French.

مقدمة:

بسطت فرنسا سيطرتها على الجزائر رغم المقاومة الجزائرية التي حاولت بكل ما كانت تملك من وسائل إيقاف توسعات الاستعمار الفرنسي، إلا أن عزم الحكومة الفرنسية على احتلال كامل التراب الوطني الجزائري، جعلها توظف كل إمكانياتها العسكرية للتوسع شرقا وغربا، ثم جنوبا بالتوغل في الصحراء الجزائرية الكبرى، وهذا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولقد نجحت القوات الفرنسية بعدها في استكمال سيطرتها على الجزائر، ومن جهة أخرى كان لفرض الحماية الفرنسية على تونس دورا هاما في تأمين الحدود الشمالية الشرقية للجزائر، في وقت بقيت فيه ليبيا تابعة للدولة العثمانية.

لكن في بداية القرن العشريين وفي خضم الصراعات الأوروبية على مناطق نفوذ جديدة في إفريقيا، وبمقتضى اتفاقيات التسوية بين القوى الكبرى، تمكنت ايطاليا من احتلال ليبيا، مما جعل فرنسا وايطاليا متجاورتين في القارة الإفريقية، ولقد أدى وصول القوات الايطالية إلى المناطق الحدودية القريبة من الصحراء الجزائرية، إلى ظهور وضع جديد ساهم في ظهور مستجدات أثرت بشكل واضح على المناطق الواقعة على الحدود الشرقية الجزائرية، والإشكالية المطروحة في هذا الصدد: فيما تمثلت انعكاسات الاحتلال الايطالي لليبيا على الجنوب الشرقي الجزائري ؟، ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها، هل تمكنت السلطات الايطالية بليبيا من التأثير على سكان المناطق الجنوبية الشرقية للجزائر. هل نجحت إيطاليا في الاستفادة من القبائل الجزائرية المتواجدة على الحدود؟ وما هو رد فعل الإدارة الاستعمارية هل الوضع الجديد الذي ظهر في الجنوب الشرقي الجزائري بعد الاحتلال الايطالي لليبيا.

اعتمدنا في طرح الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية على وثائق أرشيف وزارة الحربية في باريس، والتي احتوت على تفاصيل هامة في هذا الموضوع، وهذا من خلال التقارير العسكرية والمراسلات التي كانت متبادلة بين القادة العسكريين الفرنسيين في الجنوب الشرقي الجزائري، والحاكم العام الفرنسي في الجزائر، إضافة إلى ظهور تنسيق بين وزارتي الخارجية والحربية من جهة والحاكم العام الفرنسي بالجزائر والمقيم الفرنسي بتونس من جهة أخرى، بهدف التباحث في تطور الأوضاع بالجنوب الشرقي الجزائري الصحراوي بعد الاحتلال الايطالي لليبيا، هذا

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

دون أن ننسى دور السفير الفرنسي بروما، فالمراسلات التي كانت متبادلة بين الأطراف المذكورة أعلاه سمحت لنا بالحصول على مادة علمية هامة، ساعدتنا في بناء صورة واضحة حول الموضوع وطرحه، دون العودة إلى مصادر أخرى محلية كانت أو أجنبية.

1. تجنيد إيطاليا للأهالي الجزائريين:

بسطت ايطاليا نفوذها على ليبيا فبدأت بعدها في التفكير في الطرق الأساليب التي تسمح لها بضمان سيطرتها على المنطقة، وكان من الطبيعي أن يكون هدفها الأساسي هو تقوية قواتها النظامية، خاصة على الحدود الغربية لليبيا، فعمدت بذلك إلى إنشاء قوة عسكرية بإشراك الأهالي المحليين في مشروعها في كل من ليبيا واريتريا، إلا أن الحدود المشتركة مع الجزائر وقرب المسافة بين مركز التجنيد في غدامس[1] والقبائل الجزائرية ساهم بشكل كبير في تدفق سكان هذه المناطق للدخول في خدمة السلطات الايطالية.

1.1. أهم الأسباب والعوامل التي ساهمت في عملية التجنيد:

من خلال المراسلات الكثيرة المتبادلة بين قادة الجيش الفرنسي في الجنوب الشرقي الجزائري والمقيم العام الفرنسي بتونس من جهة، والحاكم العام الفرنسي في الجزائر من جهة أخري، يمكن أن نستخلص بعض الأسباب والدوافع التي ساعدت ايطاليا في تجنيد المئات من الجزائريين في قواتها النظامية في فترة وجيزة، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم تلك الأسباب.

يجب الإشارة أولا إلى أن التجنيد لم يكن مفروضا على الجزائريين، بل هم من التحق بالأراضي الليبية طالبين الدخول في خدمة ايطاليا كمتطوعين، مقابل الحصول على رواتب، وهذا سواء عند الدخول في الشرطة أو في الدرك المهاريين، وهي قوات المخزن المحلية التي قامت ايطاليا بإنشائها في ليبيا.

اتضح من خلال التقارير الفرنسية أن العامل البارز الذي ساهم في تجنيد الجزائريين هي الإغراءات المالية، وهو ما أكده المقيم العام الفرنسي بتونس للحاكم العام الفرنسي في الجزائر لوتود Lutude [2] في رسالة مؤرخة ب 9 أوت 1913م ، والواقع أن الأجور المرتفعة التي كانت تمنح

1 - مدينة على الحدود الجزائرية الليبية، بقيت تحت حكم الدولة العثمانية وسقطت في يد القوات الايطالية سنة1913.

2- هو شارل إتيان لوتود الحاكم العام الفرنسي في الجزائر من مواليد 1855، حاكم عام في الجزائر من 22ماي 1911إلى 29 جانفي 1918، وتوفي سنة 1921.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

للمجندين[3]، والتي كانت في حدود 125فرنك فرنسي شهريا[4] قد ساهمت بشكل كبير في تسهيل مهمة الايطاليين في جلب الجزائريين إليهم، من مختلف مناطق الجنوب الشرقي الجزائري ، ومما يدل على ذلك أن القائد العام للقوات الفرنسية قد ذكر في مراسلته[5] أن السكان قد استقبلوا بسرور كبير تلك الحملة التي تم تنظيمها بالصحراء الجزائرية لتجنيد الأهالي الجزائريين بمدينة غدامس[6] .

ومن جملة العوامل الأساسية أيضا والتي دفعت سكان الجنوب الشرقي الجزائري إلى التوجه إلي مركز التجنيد في الأراضي الليبية أوضاعهم الاجتماعية الصعبة في ظل الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى عدم وجود فرص للعمل، حيث ذكرت بعض التقارير[7] أن الكثير من المجندين لم يكن ليهم أية ممتلكات خاصة أو حيوانات، هذا ما دفعهم إلي البحث عن ظروف معيشية أحسن، ومن جهة أخري فهناك من غادر بسبب خلافات مع أفراد عائلته، مثلما حدث مع بعض العائلات في منطقة الوادي، كما أشارت بعض الوثائق على أن بعض الجزائريين قد هربوا من المتابعات القضائية الفرنسية .

لكن الملاحظ في هذه النقطة هو تجنيد بعض الأشخاص الذين كانوا لديهم ممتلكات (غالبا ما تكون حيوانات)، مما يدل على الصعوبات الكبيرة التي كانت تواجهها مختلف قبائل الجنوب الشرقي الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي[8].

بالإضافة إلى ما قدمته الوثائق من معلومات حول الأسباب والدوافع التي أدت إلى تجنيد الجزائريين، يجب الإشارة إلى إن القرب الجغرافي كان أحد الأسباب الرئيسية التي سمحت بانتقال الجزائريين إلى الأراضي الليبية، ومما يدعم هذه الفكرة هو عدم وجود جزائريين من وسط الصحراء

3- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070 (Correspondance N° 207).

4- ذكرت بعض التقارير الأخرى في نهاية سنة 1913 أن المجندين كانوا يحصلون على 4 فرنك في اليوم، أي ما يعادل 12 فرنك شهريا. انظر: أرشيف وزارة الحربية GR 1H1070.

5- رسالة موجهة إلى قائد القوات الفرنسية بتقرت بتاريخ 15 ديسمبر 1913.

6- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N ° 669).

7 - بطلب من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر كان القادة العسكريين يقدمون تقارير دورية حول التجنيد، مع معلومات دقيقة حول المجندين من حيث أصلهم، القبيلة التي ينتمون إليها، عائلاتهم ممتلكاتهم، ومن بينها هذا التقرير الذي كتب من قبل قائد القوات الفرنسية في الوادي وذكر فيه معلومات دقيقة حول المجندين وكان ذلك في 21مارس1914.

8- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 155).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

مثلا على غرار غرداية والجلفة في صفوف المجندين، وهذا بناء على تقارير القادة العسكريين الفرنسيين في هذه المناطق[9].

والواقع أن أسباب التجنيد عديدة ومتشابكة ولا يمكن ذكرها كلها في هذا المقام، لكن الشيء المؤكد هو أن الوضعية الاجتماعية الصعبة لسكان الجنوب الشرقي الجزائري عموما، في ظل الاحتلال الفرنسي هو الذي دفعهم للبحث عن حياة أفضل، فلو وفرت لهم كل الظروف المريحة في حياتهم، لما تركوا أراضيهم وممتلكاتهم وعائلاتهم لخدمة الايطاليين في ليبيا.

2.1. لمحة حول التجنيد السلطات الايطالية للجزائريين:

قبل بداية عملية التجنيد كان على السلطات الايطالية بليبيا إيجاد طريقة للتواصل مع الجزائريين في الجنوب الشرقي، وإقناعهم بالالتحاق بالقوات المخزنية المتكونة من الأهالي التي كانت بصدد تكوينها، وفي هذا المجال نجح القائد الايطالي في منطقة سيناون(Sinaoun)في تجنيد أول الجزائريين[10]، وفي نفس السياق قام (Avocanto) بإرسال أعوان ايطاليين إلى كل من الوادي وورقلة في مهمة تجارية، كما كلفهم أيضا بمهمة أخري تبدوا أنها سرية، وتتمثل في محاولة تجنيد الأهالي الجزائريين، هذه المعلومات كانت قد وصلت إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر من ممثل الحكومة العامة الفرنسية بتونس، برسالة مؤرخة ب 25جويلية1913[11]. والواقع أن هذه المبادرات كانت ضرورية في البداية لنشر الدعاية في أوساط السكان مما يسهل عملية التجنيد عليهم مستقبلا.

أشارت مختلف التقارير الفرنسية أن عملية تجنيد الأهالي الجزائريين قد انطلقت منذ صيف 1913[12]، وكانت البداية بوصول أخبار إلى المقيم العام الفرنسي بتونس[13] بتاريخ 23جوان 1913، تؤكد تجنيد جزائريين من منطقة الوادي في صفوف قوات الدرك الايطالي بليبيا، وحسب المعلومات

9 - هي مراسلة من القائد العام للقوات الفرنسية بغرداية إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بتاريخ 26 أفريل 1914 والتي أشار فيها أن التجنيد في صفوف القوات الايطالية لم يمس أبدا سكان كل من غرداية الجلفة والأغواط، انظر: أرشيف وزارة الحربية بباريس السلسلة 1h1080.

10- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 644/9).

11- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 201).

12- ليس لدينا معلومات تشير إلى تجنيد الأهالي قبل هذا التاريخ، فالوثائق التي تحصلنا عليها قدمت لنا معلومات حول التجنيد بداية من شهر جوان 1913، رغم ذلك لا يمكن أن نؤكد عدم تجنيد الجزائريين قبل هذا التاريخ.

13 - رسالة من قبل القائد الفرنسي لافيران في تونس إلى المقيم العام الفرنسي بتونس في موضوع تجنيد جزائريين في صفوف الدرك الايطالي بليبيا، انظر أرشيف وزارة الحربية بباريس.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

التي تحتويها هذه المراسلة فإن الشخصيين قد عرفا من قبل القوات الفرنسية بكثرة تنقلاتهما بين غدامس والوادي، مما سمح لهما بالدخول في اتصالات مع الايطاليين في ليبيا[14]، هذه المعلومات أكدها القائد العام للقوات الفرنسية بالوادي بتاريخ 26جويلية1913، مع تقديم معلومات دقيقة حول الشخصيين المجندين[15]، ولقد كان هذا بداية لمرحلة هامة سمحت للإيطاليين بتجنيد المئات من الجزائريين في قواتهم المخزنية.

قامت إيطاليا بتجنيد الجزائريين في البداية دون صدور مرسوم رسمي في الموضوع، لكن بتاريخ 25 أكتوبر 1913ظهر مرسوم ملكي في الجريدة الرسمية الايطالية ، حيث جاء في المادة 17 منه ما يلي"... إن تجنيد الأهالي في القوات العسكرية يجب أن تكون تطوعية، ومن الأحسن أن تتم في الأراضي التابعة للمستعمرتين[16]، وفي نفس الوقت يمكن قبول أشخاص ولدوا بأماكن أخرى..."[17]، ومنذ صدور هذا القرار ازدادت وتيرة تجنيد الجزائريين من قبل السلطات الايطالية.

من خلال تصفحنا لمختلف الوثائق الخاصة بتجنيد الجزائريين في الجنوب الشرقي الجزائري الصحراوي، لاحظنا أن كل المرسلات الخاصة بهذا الموضوع كانت من المقيم العام الفرنسي بتونس، أو من القادة العسكريين الفرنسيين بالجنوب الشرقي الجزائري، بكل من الوادي تقرت ورقلة وعين صالح.

2. دور المقيم العام الفرنسي بتونس والقادة العسكريين الفرنسيين:

1.2. دور المقيم العام الفرنسي بتونس:

ساهم المقيم الفرنسي بتونس في تقديم معلومات هامة حول سير عملية تجنيد الأهالي الجزائريين، باعتبار أن تونس كانت منطقة عبور لبعض المجندين، فخلال الفترة الممتدة من جويلية إلى ديسمبر1913 بعث أربعة رسائل إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر[18]، احتوت الرسالة الأولى تأكيد معلومات سابقة حول تجنيد الأهالي الجزائريين، مع تقديم تفاصيل حول حياتهم،

[14]- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 644/9).

[15]-Ibid., (Correspondance N° 449).

16- المقصود بالمستعمرتين ليبيا واريتريا.

[17]- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 5010-9/11).

18 - الرسالة الأولى هي تلك التي ذكرناها سابقا وتطرق فيها المقيم العام الفرنسي بتونس إلى موضوع الأعوان الايطاليين، ومحاولاتهم لتجنيد الجزائريين في الوادي ورقلة.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

والظروف التي جندوا فيها، موضحا أن الإغراءات المالية هي أحد العوامل الأساسية التي ساعدت الايطاليين في مهمة التجنيد[19].

أما الرسالة الثانية المؤرخة ب 21 أوت فقد ذكرت أسماء خمسة جزائريين من التوارق جندوا من قبل الايطاليين في غدامس، مع المهام التي كلفوا بها [20]، ومن خلال محتوى الرسالة الثالثة التي كتبها بتاريخ 29 سبتمبر يتضح لنا الحرص الشديد من قبل المقيم العام الفرنسي بتونس على تقديم كل المعلومات المتعلقة بتجنيد الجزائريين، حيث أشار فيها أنه قام بتحقيق في الموضوع، وقدم بعدها في رسالته معلومات حول الجزائريين المجندين[21].

أظهرت الوثائق أن اهتمام المقيم العام الفرنسي بتونس بمسألة تجنيد الجزائريين لم تتوقف، حيث تواصلت التقارير حول هذا الموضوع خلال النصف الأول من سنة 1914، والواقع أننا لا يمكننا ذكرها جميعا، نظرا لكثرتها من جهة وغزارة المعلومات التي تحتويها من جهة أخرى، لذلك سنكتفي بالتطرق إلى نماذج منها.

من أهم التقارير التي وصلت إلى المقيم العام الفرنسي بتونس رسالة من قائد مقر الحراسة على الحدود الجزائرية بتاريخ 11مارس1914، والذي قدم فيه معلومات هامة تحصل عليها من مركز التجنيد بغدامس، وبالمقابل أكد انه يستحيل عليه وضع قائمة كاملة لكل المجندين الجزائريين، ولقد أرفق رسالته بقائمة تتكون من 46 جزائري تم تجنيدهم في تلك الفترة، مؤكدا أن عدهم كان في تزايد مستمر[22]، فبعد مرور15 يوما أرسل قائمة تكميلية من 15 جزائريا جندوا في تلك المرحلة[23].

لكن عملية التجنيد توقفت في مارس1914، حيث تلقي القائد الايطالي بغدامس أوامر بعدم تجنيد الجزائريين مستقبلا وهو ما طبق، حيث أن الجزائريين الذين وصلوا إلى هناك قوبل طلب تجنيدهم بالرفض[24]، لكن بالمقابل تواصلت عملية التجنيد في مركز سيناون، حيث جند جزائريين

[19]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 207).
[20]- Ibid., (Correspondance N° 217).
[21]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 262).
[22]- Ibid., (Correspondance N°313/9).
[23]- Ibid., (Correspondance N° 385/9).
[24]-Ibid., (Correspondance N°65).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

خلال شهر أفريل، هذه المعلومات قد وصلت إلى المقيم العام الفرنسي بتونس من قبل قائد مركز الحراسة على الحدود، مما يدل على اهتمامه الخاص بالمسألة[25].

بعد اطلاعنا على الرسائل التي بعثت من قبل قائد القوات الفرنسية بعين صالح خلال شهر ماي 1914، اتضح أن التجنيد في غدامس بقي مستمرا، لكن ليس لكل الجزائريين بل التوارق فقط، ولقد ذكر في مراسلاته أن السلطات الايطالية كانت ترفض اغلب طلبات التجنيد من قبل الجزائريين القادمين من القبائل الأخرى، وفي نفس الوقت قدم معلومات دقيقة حول المجندين من التوارق[26].

وفي نفس الموضوع ظهر من خلال المراسلات أن السلطات الايطالية أصبحت أكثر صرامة في مسألة التجنيد، فبعدما كانت في البداية تقبل كل الجزائريين، أصبحت ترفض الكثير منهم لأسباب متعددة كعامل السن مثلا، فخلال شهر ديسمبر من عام 1914 تم قبول تجنيد 10 جزائريين من أصل 20 كانوا ينتظرون نتائج التحقيق الذي كانت تقوم به السلطات الايطالية[27].

ومن جهة أخرى عمل الحاكم العام الفرنسي بالجزائر الحصول على مساعدة المقيم العام الفرنسي بتونس، للحد من عملية تجنيد الجزائريين في ليبيا، باعتبار أن اغلبهم كان يمر عبر الجنوب التونسي، حيث طلب منه اتخاذ كل الإجراءات الضرورية والفعالة في هذا المجال، وتنفيذا لذلك قام المقيم العام الفرنسي بتونس باتخاذ مجموعة من القرارات، أبرزها ما ذكره في رسالته إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بتاريخ 5جانفي1914، والتي أكد فيها أن كل جزائري مجبر على التأشير على رخصة مروره في المركز الحدودي، ومن لن يتقيد بذلك يتم إرجاعه مباشر ولا يسمح له بالعبور.

وفي نفس الإطار قرر المقيم العام الفرنسي بتونس اتخاذ إجراءات جديدة فيما يخص الجزائريين القاطنين بالجنوب التونسي، حيث فرض على كل شخص يريد التوجه إلى ليبيا لتجنيده، دفع غرامة مالية مقدرة ب 1000 فرنك فرنسي، وهي قيمة مالية معتبرة لكن الهدف منها هو الحد من توافد الجزائريين إلى مركز التجنيد بليبيا[28].

[25]-Ibid., (Correspondance N°538/9).
[26]- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N°23).
[27]-Ibid., (Correspondance N°1316/9).
[28]- Ibid., (Correspondance N° 5).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

والواقع أن السيطرة الفرنسية على تونس بعد فرض الحماية ساهم بشكل كبير في ظهور تنسيق بين الحاكم العام في الجزائر والمقيم العام الفرنسي بتونس، بهدف الحد من ظاهرة هجرة الجزائريين إلى ليبيا، والدخول في مختلف قواتها العسكرية التي كانت بصدد تأسيسها.

رغم أهمية المعلومات التي قدمت من قبل المقيم العام الفرنسي بتونس إلا أن مراسلات القادة العسكريين الفرنسيين في الموضوع تبقى أكثر دقة وتفصيلا، وهذا بحكم معرفتهم لمنطقة الجنوب الشرقي الجزائري، ومن خلال مراسلاتهم المتواصلة سواء فيما بينهم أو مع الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، يمكن الحصول على تفاصيل دقيقة حول يسر عملية التجنيد وكذا هوية المجندين.

2.2. دور القادة الفرنسيين بالجنوب الشرقي الجزائري:

سنحاول عرض أهم ما جاء في تقاريرهم ومراسلاتهم لتقديم صورة واضحة حول الموضوع، فبعد مرور حوالي شهرين عن بداية عملية التجنيد، حذر قائد الجيش الفرنسي بالوادي من تأثير عملية التجنيد، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة، ولقد أرفق رسالته التي كانت موجهة إلى قائد القوات الفرنسية بتقرت بقائمة بأسماء الجزائريين الذين تم تجنيدهم[29]، والملاحظ خلال هذه المرحلة انه من الصعب إحصاء عدد الجزائريين المجندين، فالتقارير المتداولة في تلك الفترة كانت تكرر ذكر الأسماء عدة مرات، وليس من السهل معرفة العدد الحقيقي للمجندين، ومن جهة أخرى فلا نجد معلومات حول المناصب التي يوجه إليها المجندين، أي الشرطة أو الدرك أو قوات المخزن المتكونة من الأهالي فقط.

بالإضافة إلى المعلومات التي كان يقدمها القادة الفرنسيين في موضوع تجنيد الجزائريين، نجد البعض منهم يحاول تقديم حلول بهدف الحد من انتقال الجزائريين إلى مركز التجنيد، فمن بين الاقتراحات التي ذكرها القائد العام للقوات الفرنسية في تقرت هي التنسيق مع المقيم العام الفرنسي بتونس، بهدف إيجاد حل لتنظيم عملية دخول الأهالي الجزائريين إلى تونس، باعتبارها منطقة عبور هامة إلى ليبيا، حيث اعتبر أن أصل المشكلة هي دخول الجزائريين إلى الجنوب التونسي، مؤكدا أن اغلبهم من الوادي وورقلة[30].

29 - تاريخ الرسالة هو 9 أوت 1913، أنظر أرشيف وزارة الحربية GR 1H1070المراسلة رقم:471.

[30]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 634).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

ظهر جليا أن وتيرة التجنيد كانت بطيئة في بداية الأمر، لكن مع مرور الوقت ازداد عدد المجندين الجزائريين في ليبيا بشكل واضح في أواخر سنة 1913، مما اقلق السلطات الفرنسية بداية بقادة قواتها العسكرية في الجنوب الشرقي الجزائري، حيث أشارت تقارير ومراسلات شهر ديسمبر إلى ظهور حملات لتجنيد الجزائريين، مع التأكيد على أن سكان هذه المناطق قد تجاوبوا بشكل كبير معها، نظرا للإغراءات المالية الكبيرة التي كانت تقدمها السلطات الايطالية للمجندين، ومن جهة أخرى فبعدما كان القادة في السابق يتطرقون في تقاريرهم إلى ذكر أسماء الجزائريين الذين دخلوا في خدمة القوات الايطالية، أصبحوا في أواخر سنة 1913 يذكرون في مراسلاتهم كل شخص دخل الأراضي الليبية(غدامس)، حتى وان كان في مهمة أخرى غير التجنيد، وهو ما لاحظناه في التقارير العسكرية الفرنسية في موضوع تجنيد الأهالي الجزائريين، من قبل الايطاليين في ليبيا[31].

أولى قادة الجيش الفرنسي أهمية بالغة لمسألة التجنيد[32]، فأصبح لديهم تواصل مع مركز التجنيد بغدامس ومع السلطات الايطالية بليبيا أيضا، وهو ما ظهر من خلال اطلاعنا على احد الرسائل من قائد القوات الفرنسية في تقرت، والتي ذكر فيها انه تحصل على معلومات من مركز التجنيد بغدامس تفيد بدخول سبعة جزائريين كصبايحية في القوات الايطالية في ليبيا، مضيفا في نفس الرسالة التي كانت موجهة إلى قائد القوات الفرنسية بالوادي بتاريخ 29 ديسمبر 1913 أن اغلب المجندين هم لصوص وهاربين من العدالة الفرنسية، بعدما أصدرت أوامر بسجنهم[33].

وفي نفس المراسلة تطرق القائد الفرنسي إلى مسألة هامة في الموضوع وهي الاتصالات التي كانت بينه وبين المقيم العام الايطالي في ليبيا، حيث ذكر انه تلقى رسالة من هذا الأخير في موضوع

31- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit.,., (Correspondance N° 669).

32 - حسب محتوى الرسائل والتقارير يظهر أن ذلك كان بتكليف من الحاكم العام الفرنسي بالجزائر

33- من الصعب تأكيد صحة المعلومات المقدمة من قبل القائد الفرنسي، والتي أكد من خلالها على أن المجندين اغلبهم خارجين عن القانون، وعرفوا بسمعتهم السيئة، وهذا دون التفصيل في الأمر مما يجعلنا نعتقد أن هدفه هو التقليل من حدة تأثير التجنيد على السلطات الفرنسية في الجزائر، كما أننا لا نملك مصادر أخرى في نفس الموضوع للتوضيح والتدقيق في هذه النقطة.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

نشوب بعض الخلافات بين الجزائريين في غدامس[34]، دون ذكر تفاصيل حول ما حدث، كنوع الخلافات أسبابها، والأطراف المشاركة فيها[35].

وصلت أخبار مفصلة حول سير عملية تجنيد الجزائريين إلى قائد القوات الفرنسية بعين صالح في نهاية سنة1913، البارز فيها هو تأكيد استمرار عملية التجنيد يوميا إلى درجة انه لا يمكن إحصاء عدد المجندين بدقة، ومن بين الأخبار التي ذكرت في التقرير انه منذ شهر نوفمبر تم تجنيد32 شخصا من بينهم 14 من التوارق، وهذه العملية كان هدفها حسب ما ذكره المقيم العام الايطالي في ليبيا هو تأسيس قوة عسكرية مشكلة من الجزائريين، القادمين من الوادي وورقلة إضافة إلى التوارق[36].

في تلك الظروف كان على الإدارة الاستعمارية التحرك وتوظيف كل الوسائل الممكنة بهدف الحد من تلك الظاهرة التي ظهرت في الحدود الشرقية الجزائرية، بعد إقدام ايطاليا على احتلال الأراضي الليبية.

3. موقف السلطات الاستعمارية من تجنيد الجزائريين:

1.3. الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية:

رغم الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية بالتنسيق مع المقيم العام الفرنسي بتونس إلا أن عملية التنجيد كانت مستمرة وبشكل أوسع خلال النصف الأول من سنة 1914، في تلك الظروف بدأت تقارير القادة الفرنسيين في الجنوب الشرقي الجزائري تتحدث عن الظروف المعيشية الصعبة التي دفعت بالمئات من الجزائريين للتوجه إلى ليبيا، مع التأكيد أن التجنيد لم يكن مفروضا عليهم، بل على العكس من ذلك فهم من بحثوا على طريقة تسمح لهم بالالتحاق بليبيا، و في نفس السياق اعترف قائد القوات الفرنسية بعين صالح بالواقع عندما ذكر في احد رسائله إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر بتاريخ 17 فيفري 1914 أن الجزائريين كانوا مستعدين للتوجه إلى ليبيا، مؤكدا

34 - بعث هذه الرسالة يؤكد أولا وجود تواصل على الحدود الشرقية الجنوبية بين الفرنسيين والايطاليين، لكن من جهة أخرى، يمكن اعتبار ذلك اعتراف ايطاليا بالسيادة الفرنسية وسلطتها على الجزائريين، لكن من جهة أخرى، لم تذكر الرسالة إذا كان الخلاف قد نشب بين المجندين الجزائريين أو جزائريين أخريين في المنطقة.

35-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 435/301/).

36- Ibid., (Correspondance N° 97).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

أنهم إن لم يجدوا مكانهم بين الفرنسيين سيضطرون إلى ذلك، خاصة في ظل الإغراءات المالية الكبيرة التي كانت تمنح لهم[37].

ظهر جليا أن القائد كان على دراية بالواقع حيث أن العدد الهائل من المجندين قد دفع بالحاكم العام الفرنسي بالجزائر إلى الاهتمام أكثر بتلك المسألة، حيث كتب في احد رسائله إلى قادة القوات الفرنسية بالجنوب بتاريخ 7مارس1914 ما يلي"... وصلتني معلومات من مصادر مختلفة أن عدد الأهالي الجزائريين الذين تم تجنيدهم من قبل الايطاليين في ليبيا قد ارتفع إلى المئات في مختلف مناطق الجنوب...لذلك أريد الحصول على تفاصيل دقيقة في هذا الموضوع... مع تقديم قائمة للمجندين والقبائل التي ينتمون إليها، وكل المعلومات التي ترونها ضرورية، مثل تاريخ تجنيدهم والظروف التي دفعتهم إلى ذلك..."[38].

بدأت فرنسا تأخذ هذه المسألة محمل الجد، حيث أن التفاصيل التي طلبها الحاكم العام كان يهدف من خلالها إلى اقتراح حلول للحد من تجنيد الجزائريين من قبل السلطات الايطالية، خاصة أنه قد تأكد من خلال المراسلات التي كانت تصله من القادة العسكريين الفرنسيين، أن الظروف المعيشية الصعبة كانت عاملا حاسما في دفع سكان المناطق الجنوبية للتجنيد في ليبيا، والبحث عن ظروف معيشية أحسن.

فعلى المستوى السياسي[39] يبدوا أن فرنسا قد اقتنعت بضرورة استعمال كل الوسائل المتاحة للتقليل من هروب الجزائريين نحو ليبيا، وفي هذا الموضوع راسل وزير الحربية الفرنسية الحاكم العام في الجزائر في 15أوت 1914، طالبا منه رفع الأجور المخصصة للمجندين الفرنسيين في

[37]- Ibid., (Correspondance N° 32)

[38]- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 97).

39- في الجانب السياسي يجب الإشارة هنا إلى نقطة هامة تتمثل في المبادرات الدبلوماسية التي حاولت فرنسا القيام بها لمنع ايطاليا من تجنيد الجزائريين في ليبيا، عن طريق سفيرها بروما باريز(Barrèr)، وهذا منذ صدور المرسوم الملكي الخاص بالتجنيد في أكتوبر 1913، إلا أن هذا السفير في رده إلى وزارة الخارجية أكد استحالة تقديم شكوى إلى الحكومة الايطالية، مؤكدا أن ذلك سيجعل سياسة فرنسا متناقضة، باعتبارها قد أصدرت قرار مماثل سنة 1912، ومن جهة أخرى ذكر أمثلة في الموضوع عندما قال أن فرنسا لم تعارض لا ألمانيا ولا بلجيكا في مسألة التجنيد، للاطلاع على محتوى هذه الرسالة أنظر أرشيف وزارة الحربية، السلسلة GR 1H1070، وهي رسالة من السفير الفرنسي بروما إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 31جانفي 1914 .

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الصحراء، لتذليل الفارق بينها وبين الأجور الممنوحة للجزائريين المجندين في ليبيا[40]، حيث جاء في الرسالة ما يلي:"...ظهر أن تجنيد الجزائريين في قواتنا الصحراوية أصبح صعبا في ظل هروب أغلبهم إلى غدامس، لذلك عليكم العمل من أجل تذليل الفارق في المنح والأجور المقدمة لمجندينا في الصحراء، مع تلك التي تمنح للمجندين في ليبيا[41].

لكن الظاهر أن دراسة المسألة من المنظور السياسي يختلف تماما على ما كان يجري في الجنوب الشرقي الصحراوي، فالقادة العسكريين قد تلقوا أوامر باتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الوضع، ومن أهم القرارات التي اتخذت إصدار أوامر إلى القياد والأعيان لمنع كل دعاية تهدف إلى تشجيع تجنيد الأهالي، كما كلف أعيان المناطق الصحراوية بمحاولة التأثير في السكان عن طريق خطاباتهم، والتأكيد على عدم وجود مستقبل مضمون للأشخاص الذين يجندون في ليبيا.

ومن جملة الإجراءات التي اتخذت أيضا مراقبة العائلات خاصة تلك التي كانت لها ممتلكات خاصة الحيوانات، ومنعهم من التنقل إلى المناطق المجاورة، مع العمل على دفع العائلات لتطلب من أبنائها المجندين العودة إلى قبائلهم، جميع هذه القرارات هي محتوى المرسلة التي وصلت إلى القائد العام للقوات الفرنسية بتقرت بتاريخ 9أفريل 1914[42].

لكن رغم كل الإجراءات المتخذة إلا أن ذهاب الجزائريين إلى ليبيا لم يتوقف، لذلك اضطرت الإدارة الاستعمارية إلى اتخاذ بعض الإجراءات الردعية كإصدار أوامر بالسجن، وفرض غرامات على كل من يجتاز الحدود دون رخصة[43]، لكن الواقع أن فرنسا رغم كل ما بذلته من جهود إلا أنها فشلت في إيقاف عملية تجنيد الجزائريين من قبل السلطات الايطالية.

2.3. فشل الإدارة الاستعمارية في إيقاف عملية التجنيد:

40- لسنا متأكدين من تطبيق هذه القرارات من قبل الإدارة الاستعمارية، بهدف جلب الجزائريين للانضمام إلى القوات الفرنسية في الصحراء.

41-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit. (Correspondance N° 3706/11).

42- Ibid., (Correspondance N° 206).

43- هي المعلومات نقلها من تقرير أحد القادة العسكريين في تقرت، دون ذكر تاريخه، أنظر أرشيف وزارة الحربية 1H1070.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

ذكرت مختلف المراسلات أن التجنيد لم يتوقف طيلة سنة 1914 رغم الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الاستعمارية في الجزائر، وظهر أن فرنسا لم يكن بإمكانها مقاومة الإغراءات التي كانت تقدم للجزائريين عند التجنيد.[44]

وبالمقابل منذ مطلع سنة 1915 بدأت السلطات الليبية باتخاذ إجراءات جديدة أبرزها طرد الكثير من المجندين الجزائريين، لأسباب ذكر في التقارير أنها انضباطية وأمنية[45]، هذه المعلومات ظهرت بشكل كبير في مراسلات المقيم العام الفرنسي بتونس[46]، وتزمن مع ذلك استمرار عملية التجنيد خلال النصف الأول من سنة 1915، لكن ليس بنفس الوتيرة التي كان عليها التجنيد سابقا، وهذا ما لمسناه من خلال الاطلاع على الرسائل المتبادلة ما بين القادة العسكريين في الوادي وتقرت، حيث جاء في احد التقارير بتاريخ 9 أفريل1915 أن السلطات الليبية قد قبلت احد المجندين الذي غادر غدامس إلى الوادي ثم عاد من جديد[47].

بعدما اتخذت الإدارة الاستعمارية مجموعة من الإجراءات بهدف الحد من التجنيد، اضطر بعض الجزائريين إلى عدم احترام القانون الفرنسي، حيث أصبحوا يذهبون إلى ليبيا بهدف التجنيد دون الحصول على رخصة من السلطات الفرنسية، مثلما حدث في ورقلة، حيث ذكر القائد العسكري على أن عدد كبير من الجزائريين كان يغادرون دون الحصول على رخصة مثلما كانت تنص عليه القوانين الفرنسية[48].

استمرت عملية تجنيد الجزائريين إلى أن خرج الايطاليون من غدامس وهي آخر معقل بقي تحت سيطرتهم غرب ليبيا، ففي الوقت الذي بدأوا يغادرون هذه المنطقة التي جندوا فيها قواتهم المخزنية المكونة أساسا من الجزائريين، بدأت السلطات الفرنسية تفكر في الطريقة التي تتعامل بها مع الجزائريين الذين اضطروا لمغادرة المنطقة.

44 - حول مسألة تواصل عملة التجنيد أنظر تقارير القادة الفرنسيون خلال سنة 1914 في أرشيف وزارة الحربية السلسلة 1H1070 .
45- لم تذكر المراسلات تفاصيل في الموضوع، إلا أن أحداث الحرب العالمية الأولى، كانت من دون شك أحد العوامل التي جعلت ايطاليا تتخذ بعض الإجراءات في هذا الجانب.
[46]Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N°63).
[47]- Ibid., (Correspondance N° 212)
48 - مراسلة مؤرخة ب 12ماي 1915انظر أرشيف وزارة الحربية GR 1H1070 المراسلة رقم 579.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

في هذا الموضوع وصلت رسالة مطولة إلى الحاكم العام الفرنسي من القائد بوميي (Pommier) مؤرخة ب 26جويلية1915أهم ما جاء فيها:"...في وقت كان فيه إخلاء غدامس قد أدى إلى فقدان ايطاليا لأخر منطقة لها في غرب ليبيا، أين قامت بجمع قواتها المخزنية والتي كانت مكونة أساسا من الأهالي الجزائريين.... اطلب من سيادتكم أن تقدموا لنا الطريقة التي سنتعامل بها مع هؤلاء المجندين، الذين بدأوا في العودة إلى قبائلهم..."[49].

لقد أشار القائد الفرنسي في نفس الرسالة أن الأهالي الجزائريين العائدين هم ثلاثة أنواع، الأول منهم هم الذين جندوا لأول مرة، النوع الثاني هم الذين عادوا إلي قبائلهم في خريف 1914، واستفادوا من الإعفاء إلا أنهم عادوا مرة أخري وجندوا من جديد، أما النوع الثالث فهم الأشخاص الذين كانت السلطات الايطالية تستعملهم في عملية التجنيد.

أما في موضوع العقوبات فقد أكد القائد الفرنسي انه لا يمكن معاقبتهم جميعا بنفس العقوبات، حيث كان يرى أنهم كلهم مذنبون، بحكم أنهم لم يحترموا القانون بصفتهم أهالي، وغادروا الجزائر دون الحصول على رخصة تسمح لهم بذلك، لكن بدرجات متفاوتة، فاقترح غرامات مالية على النوع الأول والثاني، أم النوع الثالث فيجب حسب رأيه أن تطبق عليهم عقوبات قاسية[50].

وبذلك انتهت مسألة تجنيد الجزائريين من قبل السلطات الليبية في صيف 1915، وبدء جميع المجندين في ليبيا يعودون إلي قبائلهم مرغمين، وهذا في انتظار العقوبات التي يقرها القضاء الفرنسي ضدهم، بعدما رفضوا التقيد بالقوانين الفرنسية، واتجهوا إلى ليبيا للبحث عن ظروف معيشية أفضل.

4. انعكاسات الوضع العام على الجنوب الشرقي الجزائري:

1.4. على الجزائريين:

طغت مسألة تجنيد الجزائريين من قبل السلطات الايطالية بليبيا على أحداث الجنوب الشرقي الجزائري في الفترة الممتدة من صيف1913 إلى صيف 1915، أي مدة سنتين تقريبا، ورغم

[49]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 826)
[50]-Ibid., (Correspondance N° 826).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

المدة الزمنية لم تكن طويلة إلا أن تأثيرها كان واضحا على الجزائريين، سواء المجندين منهم أو الذين بقوا في قبائلهم يواجهون البيئة القاسية والأوضاع الصعبة في ظل الاحتلال الفرنسي وممارساته.

إن الحديث عن ذهاب العديد من الجزائريين للانضمام إلى القوات المخزنية التي تم إنشائها بليبيا، يجعلنا نتساءل عن مصير العائلات الجزائرية بع هجرة أبنائها، والمعلوم أن المجندين غالبا ما كانوا يذهبون لوحدهم تاركين عائلاتهم، فلقد أشارت تقارير القادة العسكريين في الجنوب الشرقي الجزائري أن الكثير منهم تركوا زوجاتهم وربما أبنائهم وممتلكاتهم، بسبب الظروف المعيشية الصعبة، وهو ما ذكر بالتفصيل في تقرير قائد القوات الفرنسية بالوادي في 21 مارس1914[51].

واستنادا إلى هذه المعطيات يمكن القول أن التجنيد كان حتميا في ظل الإغراءات المالية الكبيرة، لكن من جهة أخرى قد أدى إلى تشتيت العائلات الجزائرية[52]، فبالإضافة إلى محنة الاستعمار الفرنسي والظروف الصعبة، اضطر الأبناء وأمهاتهم إلى تقبل واقع أصعب وهو هجرة الآباء، لكن كما سبق وان أشرنا هذا لا ينطبق على جميع العائلات.

أما الجزائريين المجندين فرغم أنهم كانوا يحصلون على مبالغ مالية معتبرة، مقابل المهام التي كلفوا بها من قبل السلطات الايطالية، إلا أنهم بدورهم عانوا من عدة صعوبات سواء في أماكن عملهم، أو عند عودتهم في مواجهة القياد والقادة الفرنسيين، وعثرنا على وثائق ترجم محتواها معاناة الجزائريين المجندين، وسنحاول عرضها.

وصلت رسالة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس مؤرخة ب 11مارس1914تحتوي معلومات حول الظروف التي كان فيها الجزائريين في غدامس، حيث جاء فيها أن القائد الايطالي في غدامس قد وضع إعلان مكتوب بالعربية على باب مكتبه طمأن فيه الجزائريين بأن الإدارة الفرنسية لن تتخذ في حقهم أية إجراءات، وهذا قصد تشجيعهم[53]، والعودة مجددا في حال قاموا بزيارة عائلاتهم .

---

[51]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 155).

52- هذا لا ينطبق على جميع العائلات الجزائرية، فهناك من غادر بعد خلافات مع أحد أفراد عائلته، وتذكر الوثائق في هذا المجال مثال لشاب جزائري عمره لا يتعدى 21 سنة باع قطيع الغنم الذي كان ملك والده، وبعدها ذهب وجند في غدامس، أنظر أرشيف وزارة الحربية1H1071، تقرير أحد القادة العسكريين بتقرت في 10 جويلية 1914، رقم 469.

53- أقدمت السلطات الإيطالية في غدامس على هذا الإجراء بعدما تم تداول أخبار حول العقوبات التي كانت فرنسا تنوى تطبيقها على المجندين الجزائريين بليبيا، وبالتالي تشجيعهم على العودة.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

وجاء في نفس المراسلة أن القائد الإيطالي بغدامس قد منح رخصة لثلاثة جزائريين للمجيء إلى قبائلهم، والعودة مرفقين بعائلاتهم وكل ما يملكون من حيوانات[54]، نلاحظ إذا أن السلطات الايطالية كانت تعمل على تحسين أوضاع الجزائريين المجندين في غدامس، وسعت بكل الطرق لتوفر لهم كل ظروف الراحة.

عان المجندون الجزائريون في بعض الفترات من صعوبات كبيرة ومن ضغوطات من قبل الايطاليين، ولقد ورد في أحد التقارير التونسية في 21 أفريل1914، ما وقع لمجموعة من التوارق كانوا مجندين في غدامس، حيث حاولت السلطات الايطالية إشراكهم في الحملة التي كانت بصدد تحضيرها نحو فزان، لكنهم رفضوا وأكدوا للقائد الايطالي أنهم جندوا لضمان الأمن بالمنطقة، وليس لمحاربة العرب أو التوارق، لكن في النهاية فالقائد الايطالي لم يجبرهم على ذلك[55].

لكن الصعوبات الكبيرة التي واجهت المجندين كانت تلك العقوبات التي تنتظرهم من الإدارة الاستعمارية، بعد عودتهم النهائية إلى قبائلهم، ولقد أشرنا سابقا أن السلطات الاستعمارية في الجزائر كانت قد قررت اتخاذ إجراءات لمعاقبة المجندين بعد عودتهم إلى قبائلهم، هذا القرار أكده قائد القوات الفرنسية في تقرت في 18جويلية1914، في رسالته إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر[56].

يتضح لنا من خلال ما سبق أن دخول الايطاليين إلى ليبيا قد اثر بشكل كبير على المجتمع في الجنوب الشرقي الجزائري، فمسألة تجنيدهم في قوات المخزن الإيطالي بغدامس قد أدت إلى هجرة العديد منهم لتحسين ظروفهم المادية، لكن بالمقابل واجهوا عدة صعوبات سواء بمركز التجنيد أو المتابعات من قبل الإدارة الاستعمارية، أما عائلاتهم في مختلف القبائل فقد واجهت بدورها ضغوطات الإدارة الاستعمارية من جهة، وبُعد أبنائها من جهة أخرى، وفي نفس الوقت ساهمت الظروف السائدة آنذاك في فقدان الجزائريين للثروة الحيوانية، التي استفاد منها الإيطاليون، بفضل وساطة التجار والمجندين خاصة في غدامس.

2.4. على الثروة الحيوانية:

[54]- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 313/9)

[55]-Ibid., (Correspondance N° 536/9).

[56] -Ibid., (Correspondance N° 96).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

بعدما بسطت فرنسا سيطرتها على الجنوب الشرقي عملت بهدف احتكار التجارة في المنطقة، والعمل بهدف الحفاظ على الثروة الحيوانية التي كانت تشكل أهم الوسائل التي يعتمد عليها سكان المنطقة لكسب معيشتهم، وبعد بعد إقدام ايطاليا على احتلال ليبيا ووصولها إلى مدينة غدامس، أضحت هذه الثروة مهددة خاصة في ظل إقدام الايطاليين على شراء مختلف الحيوانات خاصة الجمال، فنشطت تجارتها بين غدامس والقبائل الجزائرية، وهو ما لفت انتباه سلطات الإدارة الاستعمارية بالمنطقة، لكن دون اتخاذ إجراءات محددة للحفاظ على الثروة الحيوانية بالمنطقة.

استفادت ليبيا من سكان الجنوب الشرقي الجزائري من خلال تجنيدهم في سلك الهجانة الايطالية (المهاريين- الشرطة- الدرك) وفي مجملها هي قوات حفظ النظام، وبالتوازي مع ذلك عملت ايطاليا على استغلال الثروة الحيوانية الموجودة بالمنطقة، وهذا سواء عن طريق شرائها أو عن طريق السماح لعائلات المجندين للاستقرار بحيواناتهم بمنطقة غدامس خصوصا.

والواقع أن هناك تكامل بين عمليتي تجنيد الجزائريين، ونقل مختلف أنواع الحيوانات خاصة الجمال، فالجزائريين خاصة المهاريين منهم في بعض الحالات كانوا يأخذون معهم حيواناتهم عند التجنيد، لأن ذلك كان يمنح لهم امتيازات أخرى، وفي هذا الموضوع كتب الحاكم العام الفرنسي بالجزائر أن كل جزائري يأخذ معه جملين كان يحصل على 174فرنك فرنسي[57]، وهي قيمة مالية معتبرة، حيث لعبت السلطات الايطالية على ورقة التحفيز المالي لجلب أكبر عدد من الجمال إلى غدامس، لاستعمالها في مختلف النشاطات خاصة تلك المرتبط بعمل حفظ النظام، والظاهر أن طبيعة البيئة الصحراوية كانت تتطلب ذلك.

كما عملت السلطات الايطالية على تشجيع الجزائريين لنقل عائلاتهم وحيواناتهم للاستقرار النهائي خاصة في غدامس، ولقد أشرنا سابقا إلى إقدام القائد الايطالي في غدامس على منح رخصة لجزائريين للمجيء لقبيلتهم، وأخذ عائلاتهم وممتلكاتهم بما فيها الحيوانات، والعودة إلى غدامس للاستقرار بها، مع تقديم ضمانات بعدم معارضة السلطات الفرنسية لذلك[58].

57- تقرير من الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بتاريخ 1جوان 1914، انظر أرشيف وزارة الحربية السلسلة GR 1H1070.

[58]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 313/9).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

حتى وإن كان عدد المجندين الجزائريين في قوات حفظ النظام لم يكن كبيرا إلا أنهم ساهموا بشكل واضح في نقل الثروة الحيوانية من مختلف قبائل الشرق الجزائري الصحراوي إلى الأراضي الليبية، وهذا بتشجيع من السلطات الايطالية في ليبيا.

ساهمت التجارة بدورها في نقل الثروة الحيوانية من الجنوب الشرقي الجزائري إلى الأراضي الليبية، بتشجيع من السلطات الايطالية التي لم تكن تملك ثروة حيوانية في ليبيا خاصة الجمال، لذلك كانوا يطلبون الحصول عليها من الجزائريين، خاصة في منطقة ورقلة والوادي، فمنذ أن احتلوا غدامس والقوافل التجارية لم تتوقف بين غدامس وورقلة، هذه المعلومات قد لاحظها القائد الذي زار غدامس في ربيع 1914، ودون تقرير مفصل على كل ما لاحظه في المنطقة.

وفي نفس التقرير دون القائد الفرنسي معلومات هامة حول التجارة في المنطقة، وأكد أن هناك جزائريين من ورقلة عملوا في تجارة مختلف الحيوانات خاصة الجمال، حيث كانوا يتاجرون فيها بعد نقلها إلى غدامس، والملاحظ حسب تقرير القائد الفرنسي الذي زار غدامس أن الجمال كانت من النوعية الجيدة، وكان الإيطاليون يشترونها بأسعار مرتفعة[59]، هذا ما جعل التجار يحصلون على أمال طائلة من التجارة.

ولم تكن تجارة الجمال محتكرة من قبل سكان تجار ورقلة، حيث اهتم أيضا سكان الوادي بتجارة الجمال وأنواع أخرى من الحيوانات، وهو ما دونه القائد الفرنسي في تقريره، الذي ذكر فيه أيضا مساهمة التوارق الذين كانوا يمارسون التجارة في منطقة غدامس[60].

ساهم كل تجار الجنوب الشرقي الجزائري في التجارة التي شجعتها السلطات الايطالية، وأضحت غدامس من أهم المراكز التجارية، ولقد ازدهرت التجارة خاصة تجارة الجمال، وهذا بتأكيد من أحد الشخصيات الجزائرية التي زارت غدامس في شهر أكتوبر 1914 وكتب تقرير في الموضوع[61]، لكن يجب الإشارة هنا إلى نقطة هامة وهي أن الإدارة الاستعمارية بالجزائر لم تصدر أي قرار يمنع

59- أشار صاحب التقرير أن الايطاليين كانوا يدفعون إما بالأموال أو الذهب.

60-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 76/T).

61- هو تقرير بعد زيارة إلى غدامس، لكن دون ذكر لا صفة الشخص ولا اسمه، وهل كان في مهمة أو لا، لكن التقرير مكتوب بالغة الفرنسية، أنظر: أرشيف وزارة الحربية GR 1H1070.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

التجارة في تلك الفترة، مما سهل على التجار الجزائريين في التجارة بمختلف الحيوانات، خاصة مع غدامس التي كانت تحت السيطرة الإيطالية.

في تلك الظروف كان على السلطات الفرنسية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من استنزاف الثروة الحيوانية خاصة الجمال، وفي نفس السياق اقترح القائد الفرنسي الذي ذكرناه أعلاه الذي زار غدامس في تقرير جملة من الحلول في الموضوع، حيث أكد على ضرورة وضع شروط لجعل مسألة تجارة الجمال صعبة على تجار ورقلة خاصة، وأشار في نهاية تقريره أن فرنسا مهددة بفقدان ثروتها الحيوانية، التي اعتبرها من أهم مصادر فرنسا في الصحراء الجزائرية، طالبا من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر التدخل، واتخاذ القرارات المناسبة[62].

خاتمة:

برز الانعكاس الذي ظهر نتيجة الاحتلال الإيطالي لليبيا في عدة نقاط، وفي دراستنا هذه من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي تطرقنا إلى بعض الانعكاسات بداية بالتجنيد في قوات حفظ النظام، ثم الانعكاسات التي تمثلت أساسا في تأثير ذلك على الجزائريين وعلى الثروة الحيوانية.

كان للاحتلال الإيطالي لليبيا انعكاسات كبيرة على الجنوب الشرقي الجزائري، خاصة بعد سيطرتها على مدينة غدامس أين تم تأسيس مركز لتجنيد قوات حفظ النظام من شرطة ودرك ومهاريين، حيث انه بحكم قرب المنطقة من الحدود الجزائرية تم تجنيد المئات من الجزائريين من مختلف القبائل في كل من الوادي ورقلة، إضافة إلى التوارق، ففي مدة زمنية لم تتجاوز السنتين، خاصة في ظل الإغراءات المالية الكبيرة التي كانت تقدمها السلطات الايطالية في ليبيا لتشجيع الجزائريين على الانضمام إلى قوات حفظ النظام.

بعد تجنيدهم عان سكان مختلف مناطق الجنوب الصحراوي الجزائري من صعوبات كبيرة، فبالإضافة معاناتهم في مراكز التجنيد في غدامس مثلا من بعض ممارسات السلطات الايطالية كمحاولة إشراكهم في مواجهة المقاومة الليبية المحلية، كانوا مضطرين إلى ترك عائلاتهم بهدف الحصول على الأموال وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية، التي كانت تبدوا صعبة خاصة في ظل ممارسات الإدارة الاستعمارية، في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

[62]-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, Op.cit., (Correspondance N° 76/T).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

لفتت مسألة تجنيد الجزائريين انتباه السلطات الاستعمارية التي استعملت كل الوسائل الردعية بهدف منع الجزائريين من الالتحاق بغدامس ومراكز التجنيد، إلا أنهم فشلوا في ذلك، بدليل أن تجنيد الجزائريين في قوات حفظ النظام قد تواصل إلى غاية خروج الايطاليين من مدينة غدامس في جوان 1915.

بالتوازي مع التجنيد تم نقل العديد من الحيوانات خاصة الجمال من مختلف القبائل الجزائرية الصحراوية إلى غدامس، كما ساهمت التجارة أيضا في نقل الثروة الحيوانية إلى ليبيا لخدمة أغراض السلطات الايطالية، مما دفع السلطات الفرنسية للتدخل.

المصادر:

***أرشيف وزارة الحربية بباريس(S.H.D):**

1- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 207).
2- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 669).
3- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 155).
4- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 644/9).
5- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°201).
6- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 449).
7- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°9-5010/11).
8- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 262).
9- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°217).
10- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°313/9).
11- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°385/9).
12- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°65).
13- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°538/9).
14- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°23).
15- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°1316/9).
16- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°5).
17- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°634).

ISSN : **2602-618X**
EISSN: **2710-8031**

18- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°435/301).
19- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°97).
20- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°32).
21-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°3706/11).
22- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 63)
23-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 212)
24-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 559)
25-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 826)
26-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N°313/9)
27-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 536/9)
28-Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1070, (Correspondance N° 76 T).
29- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1071.
30- Service Historique de la défense (Paris) GR 1H1080.